الشركة العالمية للمدن العقارية ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الشركة العالمية للمدن العقارية ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

المحتويات	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	4-1
بيان المركز المالي	5
بيان الربح أو الخسارة	6
بيان الدخل الشامل	7
بيان التغيرات في حقوق الملكية	8
بيان التدفقات النقدية	9
إيضاحات حول البيانات المالية	32-10

برج الشهيد، الدور السادس
شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب: 25578، الصفاة 13116
الكويت

تليفون : 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdo.com.kw

تقرير مراقب الحسابات المستقل
إلى السادة مساهمي الشركة العالمية للمدن العقارية ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية للشركة العالمية للمدن العقارية ش.م.ك.ع. ("الشركة") والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019 وبيان الربح أو الخسارة، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية المهمة.

برأينا، باستثناء التأثير المحتمل للأمر المبين في فقرة "أساس الرأي المتحفظ "الواردة في تقريرنا، فإن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2019 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

- إن الموجودات المالية للشركة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد بلغت 6,541,936 دينار كويتي (2018: 6,541,936 دينار كويتي) ومدرجة في بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2019 (إيضاح 8). إننا لم نتمكن من الحصول على دليل تدقيق كافٍ ومناسب للتوصل إلى قناعة حول وجود ودقة وتقييم وتصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في 31 ديسمبر 2019. نتيجة لذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء تعديلات على هذه المبالغ أم لا في البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير مبينة بمزيد من التفصيل في الجزء الخاص بمسؤوليات مراقب الحسابات بشأن تدقيق البيانات المالية المدرج بهذا التقرير. إننا مستقلون عن الشركة وفقًا لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين ووفقًا للمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية في دولة الكويت، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا للميثاق الوارد أعلاه. إننا نعتقد أن دليل التدقيق التي حصلنا عليه، باستثناء التأثيرات المحتملة للأمر المشار إليه في فقرة "أساس الرأي المتحفظ" الواردة بتقريرنا، كافٍ ومناسب كأساس لإبداء رأي متحفظ حول التدقيق.

الشك المادي المتعلق بالاستمرارية

كما هو مبين في إيضاح 2 حول البيانات المالية، تكبدت الشركة خسارة بمبلغ 360,403 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (2018: 548,924 دينار كويتي) وكما في ذلك التاريخ، تجاوزت المطلوبات المتداولة للشركة موجوداتها المتداولة بمبلغ 432,487 دينار كويتي (2018: 313,787 دينار كويتي). تشير هذه العوامل إلى وجود شك جوهري حول قدرة الشركة على العمل على أساس الاستمرارية بدون دعم مالي مستمر من المساهمين. إن رأينا لا يتضمن تعديلات بشأن هذا الأمر.

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تتمة)
إلى السادة مساهمي الشركة العالمية للمدن العقارية ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، من ناحية حكمنا المهني، كان لها أهمية كبيرة في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم مناقشة هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي تكوين رأينا بشأنه. إننا لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. إضافة إلى الأمور المبينة في فقرة "أساس الرأي المتحفظ"، قمنا بتحديد الأمور المبينة أدناه كأمور تدقيق رئيسية يتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

انخفاض قيمة استثمار في شركة زميلة
كما هو مبين في إيضاح 7 حول البيانات المالية، لدى الشركة استثمار في شركة زميلة بقيمة دفترية تبلغ 6,953,450 دينار كويتي (2018: 7,197,780 دينار كويتي) بما في ذلك الشهرة البالغة 5,065,822 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2019 (2018: 5,221,681 دينار كويتي).
كما في 31 ديسمبر 2019، أجرت الإدارة اختبار انخفاض القيمة السنوي لاستثمار الشركة في شركة زميلة، وهو أمر تقديري ويستند إلى مجموعة من الافتراضات. تم تسجيل خسارة انخفاض القيمة البالغة 155,859 دينار كويتي خلال السنة استنادًا إلى تقييم الإدارة (2018: لا شيء) (إيضاح 7).

للاطلاع على السياسة المحاسبية والأحكام والإفصاحات حول الاستثمار في شركة زميلة، يرجى الرجوع إلى إيضاح 5.2 وإيضاح 6 وإيضاح 7.

كيف تعامل تدقيقنا مع هذه الأمور
تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تنفيذ ما يلي من بين أمور أخرى:

- فهم دورة الأعمال الخاصة بتقييم الانخفاض في القيمة وتحديد نظم الرقابة الداخلية المعنية بعملية تقييم الانخفاض في القيمة بما فيها مؤشرات الانخفاض في القيمة؛
- إشراك متخصصو التقييم الداخلي لدينا في تقييم الافتراضات الجوهرية وطرق التقييم المستخدمة من قبل المقيمين الخارجيين ومعقولية وملاءمة تلك الافتراضات والطرق.
- تقييم كفاءة واستقلالية ونطاق عمل المقيمين الخارجيين.
- تقييم مدى كفاية الإفصاحات في الاستثمار في شركة زميلة في إيضاح 7 حول البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات المتعلقة بالافتراضات الرئيسية والأحكام.

معلومات أخرى
إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتضمن الجزء الخاص بالمعلومات الأخرى معلومات واردة في التقرير السنوي للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، ولا يتضمن البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات عنها. من المتوقع أن يتاح لنا التقرير السنوي للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يشمل الجزء الخاص بالمعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي نوع من نتائج التأكيد بشأنها.

أما فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه عند إتاحتها، وخلال قراءتنا، نأخذ في اعتبارنا ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل مادي مع البيانات المالية أو معرفتنا التي حصلنا عليها خلال عملية التدقيق أو ما يظهر خلاف ذلك على أن به أخطاءً مادية.

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

برج الشهيد، الدور السادس
شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب: 25578، الصفاة 13116
الكويت

تليفون : 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdo.com.kw

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تتمة)
إلى السادة مساهمي الشركة العالمية للمدن العقارية ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية تكون خالية من الأخطاء المادية بسبب الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتولى الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط ككيان مستمر والإفصاح، حيثما انطبق ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها أو عندما لا يكون لديها بديلاً واقعيًا سوى القيام بذلك.

يتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الخاصة بالشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية
إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ، وكذلك إصدار تقرير مراقب حسابات يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يعتبر درجة عالية من التأكيد، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنفذ وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيُظهر دائماً الخطأ المادي في حالة وجوده. يمكن أن تنتج الأخطاء من الغش أو الخطأ ويتم اعتبارها مادية، بشكل فردي أو مجمعة، إذا كان متوقعًا أن تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها والتي يتم اتخاذها بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواءً كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ، حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملاءمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك شك مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهريًا حول قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود شك مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار في تقرير مراقب الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة على نحو يحقق العرض العادل.

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل (تتمة)
إلى السادة مساهمي الشركة العالمية للمدن العقارية ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الجوهرية بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

كما نزود المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسبًا.

من خلال الأمور التي تم تداولها مع المسؤولين عن الحوكمة فقد حددنا تلك الأمور التي كان لها أهمية كبيرة في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية لذلك فهي تعد أمور تدقيق رئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقب الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن تتجاوز النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى

برأينا، باستثناء التأثير المحتمل للأمر المبين ضمن فقرة "أساس الرأي المتحفظ" الواردة في تقريرنا، أن الشركة تمسك دفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة فيما يخص هذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك الدفاتر. كذلك فقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، وأن البيانات المالية تتضمن المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما، وأن الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية، باستثناء كون الشركة قد خالفت المادة رقم 2-3 من الكتاب الخامس للوائح التنفيذية، وتعديلاتهما، الخاصة بالقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية حيث أن الشركة لم تقم بتعيين موظفين لسد منصب مسؤول إدارة المخاطر ومسؤول التدقيق الداخلي خلال السنة. ولم يرد لعلمنا أي مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة وتعديلاتهما، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 على وجه يؤثر ماديًا في نشاط الشركة أو في مركزها المالي.

قيس محمد النصف
مراقب حسابات ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

الكويت في: 14 سبتمبر 2020

BDO النصف وشركاه عضو في BDO الدولية المحدودة، شركة محدودة بضمان مسجلة في المملكة المتحدة، وتشكل جزءاً من الشبكة الدولية لشركات BDO المستقلة.

الشركة العالمية للمدن العقارية ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	2019 دينار كويتي	2018 دينار كويتي
الموجودات			
موجودات غير متداولة			
استثمار في شركة زميلة	7	6,953,450	7,197,780
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8	6,541,936	6,541,936
		13,495,386	13,739,716
موجودات متداولة			
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى		2,968	2,717
أرصدة لدى البنك ونقد		1,058	1,587
		4,026	4,304
مجموع الموجودات		13,499,412	13,744,020
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	9	10,000,000	10,000,000
احتياطي إجباري	10	1,365,926	1,365,926
احتياطي اختياري	11	1,409,663	1,409,663
احتياطي ترجمة عملة أجنبية		148,868	156,431
أرباح مرحلة		119,166	479,569
إجمالي حقوق الملكية		13,043,623	13,411,589
المطلوبات			
مطلوبات غير متداولة			
مكافأة نهاية خدمة الموظفين		19,276	14,340
مطلوبات متداولة			
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	12	436,513	318,091
إجمالي المطلوبات		455,789	332,431
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		13,499,412	13,744,020

محمد عادل الفهد
رئيس مجلس الإدارة

عبدالله سامي الجوعان
نائب رئيس مجلس الإدارة

الشركة العالمية للمدن العقارية ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

بيان الربح أو الخسارة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	إيضاحات	2019	2018
		دينار كويتي	دينار كويتي
الحصة من نتائج شركة زميلة	7	(80,908)	(11,015)
خسارة انخفاض في قيمة استثمار في شركة زميلة	7	(155,859)	-
خسارة انخفاض القيمة الناتجة عن استثمار في مشروع مشترك		-	(458,064)
إيرادات أخرى		-	5,506
مصاريف عمومية وإدارية		(123,636)	(85,351)
خسارة السنة		(360,403)	(548,924)
خسارة السهم الأساسية والمخففة (فلس)	14	(3.60)	(5.49)

إن الإيضاحات في الصفحات من 10 إلى 32 تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

الشركة العالمية للمدن العقارية ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
خسارة السنة	(360,403)	(548,924)
بنود خسارة شاملة أخرى:		
بنود يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الربح أو الخسارة:		
فروق تحويل عملة أجنبية	(7,563)	(10,756)
خسارة شاملة أخرى للسنة	(7,563)	(10,756)
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	(367,966)	(559,680)

إن الإيضاحات في الصفحات من 10 إلى 32 تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

الشركة العالمية للمدن العقارية ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	رأس المال	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	احتياطي ترجمة عملة أجنبية	أرباح مرحلة	إجمالي حقوق الملكية
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
في 1 يناير 2018	10,000,000	1,365,926	1,409,663	167,187	1,028,493	13,971,269
خسارة السنة	-	-	-	-	(548,924)	(548,924)
خسارة شاملة أخرى للسنة	-	-	-	(10,756)	-	(10,756)
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	(10,756)	(548,924)	(559,680)
في 31 ديسمبر 2018	10,000,000	1,365,926	1,409,663	156,431	479,569	13,411,589
في 1 يناير 2019	10,000,000	1,365,926	1,409,663	156,431	479,569	13,411,589
خسارة السنة	-	-	-	-	(360,403)	(360,403)
خسارة شاملة أخرى للسنة	-	-	-	(7,563)	-	(7,563)
إجمالي الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	(7,563)	(360,403)	(367,966)
في 31 ديسمبر 2019	10,000,000	1,365,926	1,409,663	148,868	119,166	13,043,623

إن الإيضاحات في الصفحات من 10 إلى 32 تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

الشركة العالمية للمدن العقارية ش.م.ك.ع.
دولة الكويت

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

	إيضاح	2019	2018
		دينار كويتي	دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
خسارة السنة		(360,403)	(548,924)
تعديلات لـ:			
الحصة من نتائج شركة زميلة	7	80,908	11,015
خسارة انخفاض في قيمة استثمار في شركة زميلة	7	155,859	-
خسارة انخفاض القيمة الناتجة عن استثمار في مشروع مشترك		-	458,064
مكافأة نهاية خدمة الموظفين		4,936	11,537
		(118,700)	(68,308)
التغيرات في رأس المال العامل			
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى		(251)	42,365
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		71,886	(3,119)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		71,635	39,246
الأنشطة التمويلية			
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		46,536	26,626
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		46,536	26,626
صافي النقص في نقد وأرصدة لدى البنوك		(529)	(2,436)
نقد وأرصدة لدى البنوك في بداية السنة		1,587	4,023
نقد وأرصدة لدى البنوك في نهاية السنة		1,058	1,587

إن الإيضاحات في الصفحات من 10 إلى 32 تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1. معلومات عن الشركة

تأسست الشركة العالمية للمدن العقارية ش.م.ك.ع. في 31 ديسمبر 1996 كشركة مساهمة كويتية عامة وفقًا للأحكام المعمول بها في دولة الكويت. إن الشركة مدرجة في بورصة الكويت.

الأغراض الرئيسية التي تأسست من أجلها الشركة هي كما يلي:

1. تملك وبيع وشراء العقارات والأراضي وتطويرها لحساب الشركة داخل دولة الكويت أو خارجها وكذلك إدارة أملاك الغير وكل ذلك بما لا يخالف الأحكام المنصوص عليها في القوانين القائمة وحظرها من الاتجار في قسائم السكن الخاص.
2. تملك وبيع وشراء أسهم وسندات الشركات العقارية لحساب الشركة في دولة الكويت وخارجها.
3. إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات في المجالات العقارية بكافة أنواعها على أن تتوفر الشروط المطلوبة فيمن يزاول تقديم هذه الخدمة.
4. القيام بأعمال الصيانة المتعلقة بالمباني والعقارات المملوكة للشركة وتنفيذ الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية والمصاعد وأعمال تكييف الهواء بما يكفل المحافظة على سلامة المباني.
5. تنظيم المعارض العقارية الخاصة بمشاريع الشركة العقارية وذلك حسب الأنظمة المعمول بها في وزارة التجارة والصناعة.
6. إقامة المزادات العقارية وفقًا لقواعد وزارة التجارة والصناعة.
7. تملك الأسواق التجارية والمجمعات السكنية وإدارتها.
8. استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية وعقارية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.
9. المساهمة المباشرة لوضع البنية الأساسية للمناطق والمشاريع السكنية التجارية والصناعية بنظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) وإدارة المرافق العقارية بنظام (BOT).

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة.

كما يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في دولة الكويت أو في الخارج. وللشركة أن تنشئ أو تشتري و/أو تشترك في تأسيس هذه الهيئات أو تلحقها بها.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 14 سبتمبر 2020. إن الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

2. المفهوم المحاسبي الأساسي

تكبدت الشركة خسارة بمبلغ 360,403 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (2018: 548,924 دينار كويتي) وكما في ذلك التاريخ، تجاوزت المطلوبات المتداولة للشركة موجوداتها المتداولة بمبلغ 432,487 دينار كويتي (2018: 313,787 دينار كويتي). بالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك تدفقات نقدية ناتجة عن الشركة بسبب عدم توفر مصادر الدخل والموجودات المولدة للنقد وكذلك عدم استلام توزيعات أرباح من خلال موجوداتها المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث أن الشركة المستثمر فيها لم تبدأ عملياتها. بالإضافة إلى ذلك، ليس لدى الموجودات الرئيسية للشركة، الشركة الزميلة (الشركة المصرية السعودية للاستثمار السياحي والعقاري ش.م.م. ("الشركة المصرية السعودية")) أي إيرادات حتى الآن نظرًا لأن عقاراتها لا تزال قيد الإنشاء منذ 2014 (إيضاح 7).

2. المفهوم المحاسبي الأساسي (تتمة)

تقوم إدارة الشركة بتقييم عدة استراتيجيات لتوليد تدفقات نقدية ولتحسين الأداء التشغيلي والمركز المالي وكفاية الموارد المالية للشركة لتمكينها من الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وبالتالي، تم إعداد البيانات المالية على أساس الاستمرارية.

إذا لم تتمكن الشركة من الاستمرار في حالتها التشغيلية في المستقبل القريب، فقد لا تتمكن من أداء التزاماتها ضمن المسار الطبيعي للأعمال. وبناء عليه، فقد تكون هناك ضرورة لإجراء تعديلات تعكس الموقف المتمثل في أن الموجودات قد تحتاج إلى التحقق بطريق خلاف المسار الطبيعي للأعمال وبمبالغ قد تختلف بقدر كبير عن المبالغ المسجلة بها حاليًا في بيان المركز المالي. بالإضافة إلى ذلك، فقد تضطر الشركة إلى إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات غير المتداولة كموجودات ومطلوبات متداولة. لم يتم إجراء مثل هذه التعديلات على البيانات المالية.

3. أساس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو أيضا عملة التشغيل للشركة.

بيان الالتزام
تم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية ولجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة على البيانات المالية للشركات بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات المعمول بها لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ("قانون الشركات").

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية المهمة. كما يتطلب من إدارة الشركة اتخاذ الأحكام في تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. يتضمن إيضاح 6 الأحكام والتقديرات الهامة التي تم اتخاذها في إعداد البيانات المالية وتأثيرها.

4. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2019

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل الشركة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة التالية وتعديلاتها كما في 1 يناير 2019:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (28): الحصص طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9: مزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2015-2017 (الصادرة في ديسمبر 2017)

- *المعيار الدولي للتقارير المالية 3 – دمج الأعمال*
- *المعيار الدولي للتقارير المالية 11 – الترتيبات المشتركة*
- *معيار المحاسبة الدولي 23 – تكاليف الاقتراض*

ليس لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية.

4. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2019 (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 16: عقود الإيجار

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 16 محل معيار المحاسبة الدولي 17 عقود الإيجار، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4- تحديد ما إذا كان الترتيب يتضمن عقد يجار، وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 15- عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 27- تقديم جوهر المعاملات التي تتضمن شكل قانوني لعقد الإيجار. يحدد هذا المعيار مبادئ التحقق والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار ويتطلب من المستأجرين إثبات معظم عقود الإيجار في الميزانية العمومية باستخدام نهجًا واحدًا للإثبات والقياس.

إن طريقة محاسبة الطرف المؤجر وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 لا تختلف بصورة جوهرية عن طريقة المحاسبة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 17. سوف تستمر الأطراف المؤجرة في تصنيف عقود الإيجار إما كعقود إيجار تشغيلي أو تمويلي باستخدام نفس المبادئ الموضحة في معيار المحاسبة الدولي 17. بناء عليه، ليس للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 أي تأثير على عقود الإيجار عندما تكون الشركة هي الطرف المؤجر.

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16، قامت الشركة بتطبيق نهجًا واحدًا للإثبات والقياس باستخدام طريقة التطبيق بأثر رجعي على نحو معدل لكافة عقود الإيجار التي تكون فيها الشركة هي الطرف المستأجر باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. وبالتالي، فلن يتم تعديل أرقام المقارنة وسيتم إثبات التأثير التراكمي لتطبيق المعيار للاعتراف المبدئي كتعديل في الرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة (أو بند آخر أكثر ملاءمة في حقوق الملكية) في تاريخ التطبيق المبدئي.

قررت الشركة عدم استخدام وسيلة الانتقال العملية في إعادة تقييم ما إذا كانت العقود تتضمن عقد إيجار في تاريخ التطبيق 1 يناير 2019 أم لا. وبدلًا من ذلك، فقد قامت الشركة بتطبيق المعيار فقط على العقود التي تم إثباتها سابقًا على أنها عقود إيجار وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 17 ولجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 4. كما قررت الشركة استخدام سياسة الإعفاء من الإثبات بشأن عقود الإيجار التي تكون مدتها في تاريخ بداية العقد 12 شهرًا أو أقل ولا تتضمن خيار شراء (عقود إيجار قصيرة الأجل) وعقود الإيجار التي يكون فيها الأصل محل العقد ذو قيمة منخفضة (موجودات منخفضة القيمة).

التأثير على محاسبة الطرف المستأجر

عقود الإيجار التشغيلي السابقة:

يُغير المعيار الدولي للتقارير المالية 16 كيفية حساب الشركة لعقود الإيجار المصنفة سابقًا كعقود إيجار تشغيلي وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 17 والتي لم تكن ضمن بنود الميزانية العمومية. عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16، على جميع عقود الإيجار (باستثناء ما هو مذكور أدناه)، تقوم الشركة بما يلي:

أ) الاعتراف بموجودات حق الاستخدام والتزامات عقود الإيجار ضمن بيان المركز المالي، ويتم قياسهما مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات عقود الإيجار المستقبلية؛
ب) الاعتراف باستهلاك موجودات حق الاستخدام والفوائد على مطلوبات عقود الإيجار في بيان الربح أو الخسارة؛ و
ج) تقسيم إجمالي المبلغ النقدي المدفوع إلى الجزء الأصلي (يتم عرضه ضمن أنشطة التمويل) والفائدة (يتم عرضها ضمن أنشطة التشغيل) في بيان التدفقات النقدية.

يتم الاعتراف بحوافز الإيجار (على سبيل المثال فترة الإيجار المجانية) كجزء من قياس موجودات حق الاستخدام ومطلوبات عقود الإيجار في حين أنها أسفرت بموجب معيار المحاسبة الدولي 17 عن الاعتراف بالتزامات حوافز الإيجار، المطفأة على أنها تخفيض في مصاريف الإيجار على أساس القسط الثابت.

4. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2019 (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 - عقود الإيجار (تتمة)

التأثير على محاسبة الطرف المستأجر (تتمة)

عقود الإيجار التشغيلي السابقة: (تتمة)
بموجب المعيار الدولي لتقارير المالية 16، يتم اختبار موجودات حق الاستخدام لتحديد انخفاض القيمة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 36 "انخفاض قيمة الموجودات". وهذا يحل محل المتطلبات السابقة للاعتراف بمخصص عقود الإيجار ذات الشروط الصعبة.

بالنسبة لعقود الإيجار قصيرة الأجل (مدة الإيجار 12 شهرًا أو أقل) وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة، قررت الشركة الاعتراف بمصاريف عقود الإيجار على أساس القسط الثابت وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 16. يتم عرض هذه المصاريف ضمن المصاريف العمومية والإدارية في بيان الربح أو الخسارة.

عقود الإيجار التمويلي السابقة:
يتمثل الفرق الرئيسي بين المعيار الدولي للتقارير المالية 16 ومعيار المحاسبة الدولي 17 فيما يتعلق بالموجودات المحتفظ بها سابقًا بموجب عقد إيجار تمويلي في قياس ضمانات القيمة المتبقية التي يقدمها المستأجر إلى المؤجر. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 16 أن تعترف الشركة كجزء من مطلوبات الإيجار فقط بالمبلغ المتوقع سداده بموجب ضمان القيمة المتبقية، بدلاً من الحد الأقصى للمبلغ المضمون وفقًا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي 17. لم يكن لهذا التغيير أي تأثير على البيانات المالية للشركة.

التأثير على محاسبة الطرف المؤجر
إن المعيار الدولي للتقارير المالية 16 لا ينتج عنه تغيير بشكل جوهري في طريقة حساب الطرف المؤجر عن عقود الإيجار. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 16، يواصل الطرف المؤجر تصنيف عقود الإيجار على أنها إما عقود إيجار تمويلي أو عقود إيجار تشغيلي ويتم تفسير هذين النوعين من عقود الإيجار بشكل مختلف. ومع ذلك، نتج عن المعيار الدولي للتقارير المالية 16 تغيير وتوسيع في نطاق الإفصاحات المطلوبة، وخاصة فيما يتعلق بكيفية قيام الطرف المؤجر بإدارة المخاطر الناشئة عن حصته المتبقية في الموجودات المؤجرة.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 16، يقوم المؤجر الوسيط بوصف عقد الإيجار الرئيسي وعقد الإيجار من الباطن كعقدين منفصلين. يتعين على المؤجر الوسيط تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى موجودات حق الاستخدام الناتجة عن عقد الإيجار الرئيسي (وليس بالرجوع إلى بند الموجودات محل العقد كما هو الحال في معيار المحاسبة الدولي 17).

التأثير المالي للتطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 16

لم يكن لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 في 1 يناير 2019 تأثيرًا ماديًا على البيانات المالية للشركة حيث تبلغ مدة الإيجار بعقود الإيجار التابعة للشركة 12 شهرًا أو أقل من تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 ولا تتضمن خيار شراء.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (28): الحصص طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة
يجب تطبيق التعديلات بأثر رجعي وتسري من 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. توضح التعديلات أن المنشأة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على الحصص طويلة الأجل في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك التي لا تنطبق عليها طريقة حقوق الملكية ولكن، من حيث الجوهر، تشكل جزءًا من صافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك (حصص طويلة الأجل).

4. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

أ) معايير وتفسيرات وتعديلات جديدة سارية من 1 يناير 2019 (تتمة)

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (28): الحصص طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (تتمة)
ويعتبر هذا التوضيح مناسباً لأنه يعني ضمناً أن نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ينطبق على هذه الحصص طويلة الأجل.

كما توضح التعديلات بأنه، عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9، لا تضع المنشأة في اعتبارها أي خسائر للشركة الزميلة أو المشروع المشترك أو أي خسائر انخفاض في القيمة على صافي الاستثمار، ويتم الاعتراف بها كتعديلات على صافي الاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

لم يكن لهذه التعديلات تأثير مادي على البيانات المالية.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية دورة 2015-2017 (الصادرة في ديسمبر 2017)

المعيار الدولي للتقارير المالية 3 - دمج الأعمال
تسري التعديلات على دمج الأعمال التي يكون تاريخ الاستحواذ عليها في أو بعد تاريخ التقرير السنوي الأول الذي يبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. توضح التعديلات أن اكتساب السيطرة على أعمال والتي هي عمليات مشتركة، فإنها تمثل دمج الأعمال على مراحل تتضمن قياس الاستثمارات المملوكة سابقا في موجودات ومطلوبات العمليات المشتركة بالقيمة العادلة. وللقيام بذلك، يقوم المشتري بقياس حصص ملكيته المملوكة سابقاً في العمليات المشتركة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 11 - الترتيبات المشتركة
تسري التعديلات على العمليات التي يتم فيها الحصول على سيطرة مشتركة في أو بعد تاريخ التقرير السنوي الأول الذي يبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر. إن أي طرف يشارك في عملية مشتركة ولكنه لا يملك سيطرة مشتركة، قد يحصل على سيطرة مشتركة للعمليات المشتركة والتي تشكل نشاط العمليات المشتركة فيها أعمال ضمن تعريف المعيار الدولي للتقارير المالية 3. توضح التعديلات عدم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في العمليات المشتركة.

معيار المحاسبة الدولي 23 - تكاليف الاقتراض
تطبق المنشأة تلك التعديلات على تكاليف الاقتراض المتكبدة في أو بعد الفترة المالية السنوية التي تطبق فيها المنشأة تلك التعديلات للمرة الأولى. تقوم أي منشأة بتطبيق هذه التعديلات على الفترات السنوية للتقرير التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر. توضح التعديلات أن المنشأة تتعامل مع أي اقتراض يتم في الأساس لتطوير بند موجودات مؤهل كجزء من الاقتراض العام عند اكتمال كافة الأنشطة الضرورية لتجهيز بند الموجودات للاستخدام أو البيع المزمع له.

ليس لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية.

ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية

تم إصدار المعايير الجديدة والمعدلة التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية لكنها غير سارية بعد ولم تطبقها الشركة بشكل مبكر:

4. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 - عقود التأمين

سوف يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023، ويحل محل المعيار الدولي للتقارير المالية 4: عقود التأمين. ينطبق المعيار الجديد على كافة أنواع عقود التأمين، بغض النظر عن نوع المنشآت المصدرة لها، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية ذات خصائص المشاركة الاختيارية. إن جوهر المعيار الدولي للتقارير المالية 17 هو النموذج العام، مضافاً إليه:

- تطبيق خاص للعقود ذات خصائص المشاركة الاختيارية المباشرة (طريقة الأتعاب المتغيرة).
- أسلوب مبسط (طريقة التخصيص المتميز) بشكل رئيسي للعقود ذات الفترات القصيرة.

يُسمح بالتطبيق المبكر شريطة أن تقوم المنشأة أيضًا بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 في أو قبل تاريخ تطبيقها للمعيار الدولي للتقارير المالية 17 أول مرة.

لا يتوقع أن يكون لهذا المعيار أي تأثير مادي على الشركة.

تعريف الأعمال التجارية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3)

التعديلات في تعريف الأعمال على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (دمج الأعمال) هي تغييرات على ملحق أ، المصطلحات المعرفة وإرشادات التطبيق والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 فقط. وبيانها كما يلي:

- يوضح التعديل أنه لكي يتم اعتبار الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها كأعمال يجب أن تتضمن على الأقل مدخل وعملية موضوعية تسهمان معاً بشكل جوهري في القدرة على الإنتاج،
- تضييق تعريفات الأعمال والإنتاج من خلال التركيز على البضائع والخدمات المقدمة للعملاء وأزالت الإشارة إلى القدرة على تخفيض التكاليف،
- إضافة إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت على تقييم ما إذا كان قد تم الاستحواذ على عملية موضوعية،
- أزالت التعديلات تلك التقييم الذي يحدد ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مدخلات أو عمليات مفقودة ومواصلة الإنتاج، و
- أضافت خيار اختبار تركيز الذي يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها لا تمثل الأعمال.

تسري هذه التعديلات على دمج الأعمال التي يكون فيها تاريخ الاستحواذ في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

لا يُتوقع أن يكون لهذا المعيار أي تأثير على الشركة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8: تعريف المادة

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدخال تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض البيانات المالية" ومعيار المحاسبة الدولي 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" التي تستخدم تعريفًا ثابتًا للمادية من خلال المعايير الدولية للتقارير المالية وإطار مفاهيم التقرير المالي موضحة ما إذا كانت المعلومات مادية أم لا ودمج بعض الإرشادات في معيار المحاسبة الدولي 1 حول المعلومات غير المادية.

لا سيما وأن التعديلات توضح ما يلي:

- أن الإشارة إلى المعلومات المبهمة تتناول المواقف التي يكون فيها التأثير مشابهاً لحذف تلك المعلومات أو إساءة فهمها، وأن المنشأة تُقيم المادية في سياق البيانات المالية ككل، و

4. تطبيق معايير دولية جديدة ومعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية (تتمة)

ب) معايير وتفسيرات صادرة لكنها غير سارية (تتمة)

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8: تعريف المادية (تتمة)

- معنى "المستخدمين الأساسيين للبيانات المالية ذات الأغراض العامة" الذين يتم توجيه هذه البيانات المالية إليهم، من خلال تعريفهم على أنهم "مستثمرون ومقرضون ودائنون آخرون الحاليون منهم والمحتملون" وأنه يجب الاعتماد على البيانات المالية ذات الغرض العام في كثير من المعلومات المالية المتطلبة لديهم.

تسري هذه التعديلات لفترة التقرير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020.

لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أي تأثير مادي على الشركة.

إطار مفاهيم التقرير المالي المعدل

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي نسخة معدلة من إطار مفاهيم التقرير المالي والتي سيتم استخدامها في قرارات وضع المعايير على الفور. تشمل التغيرات الرئيسية ما يلي:

- زيادة مكانة الإشراف في هدف التقرير المالي.
- التأكيد على أهمية عامل طبيعة البند.
- تحديد المنشأة المعدة للتقرير، والتي قد تمثل كيانًا قانونيًا أو جزءًا من كيان.
- تعديل تعريفات الموجودات والمطلوبات.
- إزالة الحد المحتمل للإثبات وإضافة توجيهات بشأن عدم الإثبات.
- إضافة توجيهات على أساس قياس مختلف، و
- الإشارة إلى أن الربح أو الخسارة هو مؤشر الأداء الرئيسي وأنه، من حيث المبدأ، ينبغي إعادة تصنيف الإيرادات والمصروفات في الربح أو الخسارة حيث يعزز ذلك من أهمية أو تمثيل البيانات المالية.

لن يتم إجراء أي تغييرات على أي من المعايير المحاسبية الحالية. ومع ذلك، فإن المنشآت التي تعتمد على الإطار في تحديد سياساتها المحاسبية للمعاملات أو الأحداث أو الشروط التي لم يتم التعامل معها بطريقة أخرى بموجب المعايير المحاسبية ستحتاج إلى تطبيق الإطار المعدل اعتبارًا من 1 يناير 2020. سوف تحتاج هذه المنشآت إلى النظر فيما إذا كانت سياساتها المحاسبية لا تزال مناسبة في ظل الإطار المعدل.

5. ملخص السياسات المحاسبية المهمة

5.1 تصنيف الموجودات والمطلوبات إلى متداولة وغير متداولة

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي على أساس تصنيفها إلى متداولة أو غير متداولة. يكون الأصل متداولًا عندما:

- يتوقع تحقيقه أو أن تكون النية ببيعه أو استهلاكه ضمن الدورة التشغيلية العادية.
- يحتفظ به بشكل رئيسي لأهداف المتاجرة به.
- يتوقع أن يتم تحقيقه خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ التقارير المالية أو،
- يمثل أرصدة لدى البنوك ما لم يكن تداوله أو استخدامه مقيدًا لتسديد التزام لمدة لا تقل عن اثنا عشر شهرًا بعد تاريخ التقرير.

يتم تصنيف كافة الموجودات الأخرى كغير متداولة.

5. ملخص السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

5.1 تصنيف الموجودات والمطلوبات إلى متداولة وغير متداولة (تتمة)

يعتبر الالتزام بندًا متداولًا إذا كان:
- يتوقع تسديده ضمن الدورة التشغيلية العادية.
- يحتفظ به بشكل رئيسي لأهداف المتاجرة به؛
- يُستحق سداده خلال اثني عشر شهرًا بعد تاريخ البيانات المالية أو،
- لا يوجد حق مشروط لتأجيل التسديد للالتزام لمدة اثني عشر شهرًا على الأقل بعد تاريخ التقارير المالية.

تقوم الشركة بتصنيف كافة المطلوبات الأخرى كغير متداولة.

5.2 استثمار في شركة زميلة

الشركة الزميلة هي شركة تمارس الشركة تأثيراً جوهريا عليها وهي ليست شركة تابعة ولا حصة في مشروع مشترك. إن التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات المالية والسياسات التشغيلية للشركة المستثمر فيها لكنه ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على هذه السياسات.

تدرج النتائج وموجودات ومطلوبات الشركة الزميلة في هذه البيانات المالية باستخدام طريقة حقوق الملكية باستثناء إذا كانت الاستثمارات مصنفة كاستثمارات محتفظ بها للبيع حيث يتم قياسها في هذه الحالة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 5 "الموجودات المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة".

وفقا لطريقة حقوق الملكية، يتم الاعتراف مبدئيا بالاستثمار في شركة زميلة في بيان المركز المالي بالتكلفة ويتم تعديله لاحقا للاعتراف بحصة الشركة في الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة. عندما تتجاوز حصة الشركة في خسائر شركة زميلة حصة الشركة في تلك الشركة الزميلة، تتوقف الشركة عن الاعتراف بحصتها في الخسائر الإضافية. يتم الاعتراف بخسائر إضافية فقط بحدود تكبد الشركة لالتزامات قانونية أو متوقعة أو أنها أجرت دفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة امتلاك حصة الشركة عن صافي القيمة العادلة المحددة للموجودات والمطلوبات والالتزامات الطارئة للشركة الزميلة المسجلة بتاريخ الشراء، يتم الاعتراف بها كشهرة، والتي يتم إثباتها من ضمن القيمة الدفترية للاستثمار. يتم إثبات أي زيادة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة، بعد إعادة التقدير لحصة الشركة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والالتزامات الطارئة المحددة عن تكلفة الامتلاك.

تقوم الشركة بتاريخ كل بيانات مالية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في شركة زميلة. عندما يكون ذلك ضروريا، يتم اختبار القيمة الدفترية الكاملة للاستثمار (بما في ذلك الشهرة) لتحديد الانخفاض في القيمة وذلك وفق معيار المحاسبة الدولي 36: "انخفاض قيمة الموجودات" كأصل واحد من خلال مقارنة قيمته القابلة للاسترداد (القيمة التشغيلية والقيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع، أيهما أعلى) بقيمته الدفترية. تشكل أي خسارة للانخفاض في القيمة جزءا من القيمة الدفترية للاستثمار. أي عكس لخسارة الانخفاض في القيمة هذه يتم الاعتراف به وفقا لمعيار المحاسبة الدولي 36 وذلك بمقدار الزيادة اللاحقة في القيمة القابلة للاسترداد للاستثمار.

عندما تتعامل شركة مع شركتها الزميلة، فإن الأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات مع الشركة الزميلة يتم الاعتراف بها في البيانات المالية للشركة فقط بحدود الحصص في الشركة الزميلة التي ليس لها علاقة بالشركة.

5. ملخص السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

5.2 استثمار في شركة زميلة (تتمة)

يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة بتاريخ المركز المالي للشركة أو بتاريخ مبكر لا يزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ المركز المالي للشركة. يتم تعديل المبالغ الواردة في البيانات المالية للشركة الزميلة، حيثما كان ذلك ضروريًا، لضمان توافقها مع السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركة. وحيثما يكون ذلك عملياً فإنه يتم إدخال تعديلات بآثار العمليات المهمة أو الأحداث الأخرى التي أجريت بين تاريخ المركز المالي للشركة الزميلة وتاريخ المركز المالي للشركة.

5.3 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

بتاريخ كل مركز مالي تقوم الشركة بمراجعة للقيم الدفترية لموجوداتها غير المالية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة هذه الموجودات. فإذا ما وجد مثل ذلك الدليل، يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل حتى يمكن تحديد مقدار خسارة الانخفاض في القيمة (إن وجدت). وفي الحالات التي لا يمكن تحديد القيمة القابلة للاسترداد لكل أصل على حدة، تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد التي ينتمي لها الأصل.

وعندما يمكن توفير أسس معقولة ومتسقة للتوزيع فإن موجودات الشركة يتم توزيعها أيضًا على الوحدات الفردية المولدة للنقد أو بخلاف ذلك يتم توزيعها على أصغر مجموعة من الوحدات المولدة للنقد التي من الممكن أن تحدد لها أسس معقولة ومتسقة للتوزيع.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة الأعلى بين القيمة العادلة ناقصا تكلفة البيع وقيمة الاستخدام، وعند تقدير قيمة الاستخدام يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية لقيمتها الحالية باستخدام سعر خصم يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة بالأصل الذي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية له.

في حالة تقدير القيمة المستردة للأصل (أو وحدة توليد النقد) بأقل من القيمة الدفترية له، يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى مقدار القيمة المستردة له، ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الربح أو الخسارة.

في حالة تم عكس خسارة انخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (وحدة توليد النقد) إلى مبلغ التقدير المعدل لقيمته المستردة بحيث ألا تتجاوز القيمة الدفترية الزائدة تلك القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها في حال إلغاء الاعتراف بأي خسارة نتيجة انخفاض قيمة الأصل (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة حالا في بيان الدخل.

5.4 الأدوات المالية

تصنف الشركة أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إثبات الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح الشركة طرفًا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

تتضمن الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى، ونقد وأرصدة لدى البنوك، وذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى.

التحقق والقياس المبدئي وعدم التحقق

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تحدد الشركة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس على النحو الأفضل كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية لتحقيق الأغراض من الأعمال ولتحقيق تدفقات نقدية تعاقدية. بحيث تستهدف الشركة نموذج الأعمال بصورة أساسية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات فقط أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وإذا لم ينطبق أي من الغرضين (مثال: الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فيتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" ويتم قياسها وفقا للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال الشركة على أساس كل أداة على حدة، وإنما يتم تقييمه على مستوى أعلى للمحافظ المجمعة.

5. ملخص السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

5.4 الأدوات المالية (تتمة)

5.4.1 الموجودات المالية

التحقق والقياس المبدئي وعدم التحقق (تتمة)

يتم إثبات المشتريات والمبيعات لتلك الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تتعهد فيه الشركة بشراء أو بيع الموجودات. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول الشركة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ الشركة بالسيطرة، تستمر في إدراج الأصل المالي إلى حد استمرارها في المشاركة في الأصل المالي.

تصنيف الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية في البيانات المالية إلى الفئات التالية عند التحقق المبدئي:
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.

القياس اللاحق

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
عند التحقق المبدئي، يجوز للشركة أن تقرر تصنيف بعض من موجوداتها المالية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تتوافق مع تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض، ولا يحتفظ بها لغرض المتاجرة. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

إن الأرباح والخسائر الناتجة من هذه الموجودات المالية لا يعاد تصنيفها ضمن بيان الربح أو الخسارة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الربح أو الخسارة عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد الشركة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في بيان الدخل الشامل. لا تخضع الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

تمثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في 31 ديسمبر 2019 أوراق مالية غير مسعرة.

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
يتم قياس أي أصل مالي بالتكلفة المطفأة عندما يستوفي كلاً من الشرطين التاليين وألا يكون مصنفًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:
- محتفظ به في إطار نموذج أعمال هدفه الاحتفاظ بالأصل لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ معينة، تدفقات نقدية تعتبر فقط مدفوعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

إن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم تسجيل الأرباح والخسائر في بيان الربح أو الخسارة عند عدم تحقق الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى، ونقد وأرصدة لدى البنوك.

5. ملخص السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

5.4 الأدوات المالية (تتمة)

5.4.1 الموجودات المالية (تتمة)

القياس اللاحق (تتمة)

طريقة معدل الفائدة الفعلي
تمثل طريقة معدل الفائدة الفعلية طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي. يمثل معدل الفائدة الفعلي المعدل الذي يخصم المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة بالضبط من خلال العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، أو، حسب الفترة الأقصر، حيثما كان ذلك مناسبا.

ذمم مدينة
تمثل الذمم المدينة مبالغ مستحقة من عملاء عن بضائع مباعة أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي للأعمال، ويتم التحقق مبدئيًا بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصًا مخصص الانخفاض في القيمة.

أرصدة لدى البنك ونقد
يتألف النقد وأرصدة لدى البنوك في بيان المركز المالي وبيان التدفقات النقدية من حسابات جارية لدى مؤسسات مالية محلية ونقد في الصندوق. ان الأرصدة لدى البنك معرضة لمخاطر غير جوهرية من التغيرات في القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج "الخسائر المتكبدة" الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 39 بنموذج (الخسائر الائتمانية المتوقعة). ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الموجودات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة وموجودات العقود واستثمارات الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، ولكنه لا ينطبق على الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية. وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، يتم إدراج الخسائر الائتمانية بشكل مسبق عن وقت إدراجها ضمن معيار المحاسبة الدولي 39.

يعتمد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة بموجب العقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تسلمها. عندئذ يتم خصم النقص على نحو تقريبي لمعدل الفائدة الفعلية الأصلية للأصل.

بالنسبة للذمم المدينة، قامت الشركة بتطبيق الأسلوب المبسط الخاص بالمعيار واحتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي. وعليه، لا تقوم الشركة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان وتقوم بتقييم انخفاض القيمة على أساس مجمع. أنشأت الشركة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان الخاص بالشركة، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للعملاء والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم التعرض للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الربح أو الخسارة.

5. ملخص السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

5.4 الأدوات المالية (تتمة)

5.4.1 الموجودات المالية (تتمة)

5.4.2 المطلوبات المالية

تظل طريقة المحاسبة عن المطلوبات المالية دون تغيير إلى حد كبير وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي 39، باستثناء معاملة الأرباح أو الخسائر الناتجة من مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المنشأة فيما يتعلق بالمطلوبات المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. تعرض تلك التغيرات في الدخل الشامل الآخر دون إعادة تصنيف لاحق لبيان الربح أو الخسارة.

ذمم دائنة

تمثل الذمم الدائنة التزامات لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها من موردين ضمن النشاط الاعتيادي للأعمال. يتم إثبات الذمم الدائنة مبدئيا بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. ويتم تصنيف الذمم الدائنة كمطلوبات متداولة إذا استحقت السداد خلال سنة أو أقل (أو خلال الدورة التشغيلية الطبيعية للعمل إن كان أزيد من ذلك). وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يتم إلغاء الالتزام المالي عندما يتم الوفاء بالالتزام أو إلغاؤه أو نفاده. عندما يتم استبدال التزام قائم بالتزام آخر من نفس المقترض بشروط مختلفة إلى حد كبير أو أن يتم تغير شروط الالتزام المالي بشكل كبير فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعامل كإلغاء للالتزام الأصلي والاعتراف بالتزام جديد والأرباح أو الخسائر.

5.5 مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وصافي المبلغ المبين في بيان المركز المالي إذا كانت هناك حقوق قانونية حالية قابلة التنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتوجد نية السداد على أساس الصافي أو استرداد الموجودات وتسوية المطلوبات في آن واحد.

5.6 مكافأة نهاية خدمة الموظفين

تقدم الشركة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادة إلى الراتب النهائي وإلى طول مدة خدمة الموظفين ويخضع لإتمام فترة خدمة معينة كحد أدنى وفقا لأحكام قانون العمل الكويتي وعقود الموظفين. تستحق التكلفة المتوقعة لهذه المزايا طوال فترة البقاء في الوظيفة. ويمثل هذا الالتزام غير الممول المبلغ المستحق الدفع لكل موظف نتيجة لإنهاء الشركة خدماتهم بتاريخ البيانات المالية.

بالنسبة للموظفين الكويتيين تقوم الشركة بتقديم مساهمات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كنسبة من مرتبات الموظفين. وتنحصر التزامات الشركة في هذه المبالغ التي يتم تحميلها على المصاريف عند استحقاقها.

5.7 تحقق الإيرادات

يتم قياس الإيرادات استنادًا إلى المقابل الذي تتوقع الشركة استحقاقه في عقد مبرم مع عميل ويستثني المبالغ المحصلة نيابة عن الغير. تعترف الشركة بالإيرادات عندما تقوم بنقل السيطرة على منتج أو خدمة للعميل. تتبع الشركة نموذج مكون من 5 خطوات:

- تحديد العقد مع العميل.
- تحديد التزامات الأداء.
- تحديد سعر المعاملة.
- توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء.
- يتم تحقق الإيرادات عندما / حسبما يتم استيفاء التزامات الأداء.

5. ملخص السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

5.7 تحقق الإيرادات (تتمة)

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 15 من المنشآت ممارسة أحكام، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها. كما يحدد المعيار طريقة المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. كما يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية 15، يتم الاعتراف بالإيرادات إما في نقطة زمنية محددة أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم الشركة باستيفاء التزامات الأداء عن طريق نقل البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها.

وتقوم الشركة بنقل السيطرة على البضائع أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل بشكل فوري المنافع التي تقدمها أداء الشركة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت الشركة بالأداء.
- أداء الشركة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه.
- ألا ينشئ أداء الشركة أي أصل له استخدام بديل للشركة. للشركة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

لا يوجد لدى الشركة أي إيرادات ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية 15.

5.8 مخصصات

تثبت المخصصات في بيان المركز المالي عندما يكون على الشركة التزامات قانونية أو التزامات متوقع حدوثها نتيجة لأحداث سابقة ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجية للمنافع الاقتصادية وذلك للوفاء بهذه الالتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. فإذا كان التأثير ماديا فإنه يتم تحديد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بالمعدل الذي يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المحددة للالتزام حيثما كان ذلك مناسبا.

5.9 تحويل عملة أجنبية

عملة التشغيل والعرض
تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي وهو عملة التشغيل للشركة. تقوم الشركة بتحديد عملتها التشغيلية الخاصة بها وقياس البنود المدرجة في البيانات المالية باستخدام تلك العملة التشغيلية.

المعاملات والأرصدة
يتم تسجيل العمليات المالية بعملات أخرى غير العملة التشغيلية للشركة (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة بتواريخ العمليات. وفي تاريخ كل إفصاح يتم إعادة ترجمة البنود النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي. يتم إعادة ترجمة البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المثبتة بالقيمة العادلة وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ تحديد القيمة العادلة. بينما لا يتم إعادة ترجمة البنود غير النقدية التي تقاس وفقاً للتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

معاملات بالعملات الأجنبية والأرصدة
يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى عملة التشغيل للشركة حسب أسعار التحويل السائدة بتاريخ المعاملة (سعر الصرف الفوري). يتم إثبات أرباح وخسائر تحويل العملة الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات ومن إعادة قياس البنود النقدية المقومة بالعملة الأجنبية وفقا لمعدلات التحويل في نهاية الفترة في بيان الربح أو الخسارة. بالنسبة للبنود غير النقدية، لا يتم إعادة ترجمتها في نهاية الفترة ويتم قياسها بالتكلفة التاريخية (تحول باستخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملة)، باستثناء البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة والتي يتم ترجمتها باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

5. ملخص السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

5.10 الأحداث الطارئة

لا يتم إثبات الموجودات المحتملة في البيانات المالية لكن يتم الإفصاح عنها عند احتمال حدوث تدفقا نقديا للمنافع الاقتصادية.

لا يتم إثبات الالتزامات الطارئة في بيان المركز المالي لكن يتم الإفصاح عنها إلا إذا كان احتمال التدفقات النقدية للموارد المتمثلة في المنافع الاقتصادية بعيد.

5.11 عقود الإيجار

تقوم الشركة، في بداية عقد الإيجار، بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو يتضمن إيجار. وذلك إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الوقت مقابل منفعة.

عندما تكون الشركة هي الطرف المؤجر
إن عقود الإيجار الذي لا تقوم فيها الشركة بشكل جوهري بنقل جميع مخاطر ومنافع الملكية للأصل يتم تصنيفها كعقود إيجار تشغيلي. تتم المحاسبة عن إيرادات الإيجار الناتجة من عقود الإيجار على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقد الإيجار، وتدرج ضمن الربح أو الخسارة نظراً لطبيعتها التشغيلية. يتم إضافة التكاليف الأولية المباشرة المتكبدة في التفاوض والترتيب لعقد الإيجار التشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على مدى فترة عقد الإيجار على نفس أساس إيرادات الإيجار. ويتم الاعتراف بأقساط الإيجار المحتملة كإيرادات في الفترة التي يتم اكتسابها فيها.

عندما تكون الشركة هي الطرف المستأجر
تقوم الشركة، في بداية العقد، بتقييم ما إذا كان العقد يمثل عقد إيجار أو يتضمن إيجار. تعترف الشركة بموجودات حق الاستخدام والتزامات عقود الإيجار المقابل لها فيما يخص كافة ترتيبات الإيجار التي تمثل فيها الطرف المستأجر. عندما يتضمن العقد إيجار أو يمثل عقد إيجار، تقوم الشركة في تاريخ بداية عقد الإيجار بإثبات موجودات حق الاستخدام والتزامات عقود الإيجار (أي التاريخ الذي يكون فيه الأصل محل العقد متاحًا للاستخدام).

عقود إيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار موجودات منخفضة القيمة
تطبق الشركة سياسة الإعفاء من إثبات عقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل الخاصة بالمعدات (أي عقود الإيجار التي تكون مدتها 12 شهرًا أو أقل اعتبارًا من تاريخ بداية العقد ولا تتضمن خيار شراء). تطبق كذلك بند الإعفاء من إثبات عقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة على عقود إيجار المعدات المكتبية التي تعتبر ذات قيمة منخفضة. يتم إثبات دفعات الإيجار بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

عقود الإيجار التي تحتفظ الشركة فيها بجزء مهم من المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية والتي تكون فيها الشركة الطرف المؤجر يتم تصنيفها كعقود إيجار تشغيلية. يتم الاعتراف بالمبالغ المستلمة بموجب عقود الإيجار التشغيلية، مخصوماً منها أية حوافز تشجيعية مقدمة للعملاء، كإيراد في الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

عندما تكون الشركة هي الطرف المستأجر – عقود الإيجار التشغيلي:
إن عقود الإيجار الذي يتحمل فيها المؤجر جزء جوهري من مخاطر ومنافع الملكية يتم تصنيفها كعقود إيجار تشغيلي. يتم تحميل المدفوعات بموجب عقود الإيجار التشغيلي (ناقصا أية حوافز مستلمة من المؤجر) في بيان الربح أو الخسارة على أساس ثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

عندما تكون الشركة هي الطرف المستأجر – عقود الإيجار التمويلي:
تصنف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلي عندما تؤدي شروطها إلى تحويل معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى المستأجر، يتم رسملة تكاليف التمويل عند بداية عقد الإيجار بالقيمة العادلة للأصل المؤجر أو القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار أيهما أقل.

5. ملخص السياسات المحاسبية المهمة (تتمة)

5.12 المعلومات القطاعية

القطاع التشغيلي هو عنصر من عناصر الشركة الذي يدخل في أنشطة أعمال يحقق من خلالها أرباحًا ويتكبد مصاريف، والذي تتم مراجعة نتائجه التشغيلية بانتظام من قبل صانع القرار الرئيسي في الشركة من أجل تخصيص الموارد للقطاع ولتقييم أداءه، والذي يتوفر له معلومات مالية منفصلة.

6. الأحكام المحاسبية المهمة والتقديرات غير المؤكدة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام تقديرات وافتراضات يمكن أن تؤثر على الأرصدة المفصح عنها للموجودات والمطلوبات، والإفصاحات عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ المركز المالي والمبالغ المفصح عنها المدرجة للإيرادات والمصروفات خلال السنة. على الرغم من أن هذه التقديرات تستند إلى أفضل معرفة للإدارة بالأحداث الحالية، إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الرئيسية بشكل مستمر. يتم إثبات مراجعة التقديرات المحاسبية في الفترة التي تتم فيها مراجعة التقديرات إذا كانت المراجعة تؤثر فقط على هذه الفترة، أو في فترة المراجعة أو الفترات المستقبلية إذا كانت المراجعة تؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

الأحكام المهمة للإدارة

قامت الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، بأخذ الأحكام التالية، والتي تؤثر بشكل كبير على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

تصنيف الأدوات المالية

عند اقتناء أداة مالية، تقرر الشركة ما إذا كان من الضروري تصنيفها "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقييم كافة الموجودات المالية – باستثناء أدوات حقوق الملكية والمشتقات – استنادًا إلى نموذج أعمال الشركة المستخدم في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات. تتبع الشركة الدليل الإرشادي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 عند تصنيف موجوداتها المالية والموضح في إيضاح 5.

التقديرات غير المؤكدة

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة بتاريخ بيان المركز المالي، والتي لها خطر جوهري يتسبب في تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية قد تم شرحها فيما يلي:

انخفاض قيمة استثمار في شركة زميلة

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية تحدد الشركة ما إذا كان ضروريا الاعتراف بأي خسارة للانخفاض في قيمة استثمار الشركة في شركة زميلة بتاريخ كل بيانات مالية على أساس ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم الشركة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين قيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية وتثبت هذا المبلغ في "الحصة في ربح شركة زميلة" في بيان الربح أو الخسارة.

6. الأحكام المحاسبية المهمة والتقديرات غير المؤكدة (تتمة)

التقديرات غير المؤكدة (تتمة)

قياس القيمة العادلة وأساليب التقييم

إن الموجودات المالية للشركة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض البيانات المالية. تحدد إدارة الشركة أساليب التقييم المناسبة والمدخلات لقياس القيمة العادلة. عند تقييم القيمة العادلة لأصل، تستخدم الإدارة بيانات سوق ملحوظة بقدر ما هو متاح. في حالة عدم وجود بيانات سوق ملحوظة، يتعين على الشركة تعيين مُقيّم مؤهل خارجي لتنفيذ عملة التقييم. يتم الإفصاح عن المعلومات حول أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في إيضاح 17.

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة

تستخدم الشركة جدول مخصص لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة. تستند معدلات المخصص إلى فترة انقضاء الاستحقاق بالنسبة لفئات قطاعات العملاء المختلفة التي لها أنماط خسارة مماثلة (أي حسب المنطقة الجغرافية ونوع الخدمات والعميل والنوع). يستند جدول المخصص بشكل مبدئي إلى المعدلات التاريخية الملحوظة للتعثر لدى الشركة.

سوف تقوم الشركة بتقويم الجدول لتعديل الخبرة التاريخية لخسائر الائتمان بالمعلومات المستقبلية.

على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع تدهور الأوضاع الاقتصادية المستقبلية (أي إجمالي الناتج المحلي) على مدار السنة القادمة والذي قد يؤدي إلى الزيادة في عدد حالات التعثر في القطاع العقاري، يتم تعديل معدلات التعثر التاريخية. في تاريخ كل تقرير، يتم تحديث المعدلات التاريخية الملحوظة للتعثر، ويتم تحليل التغيرات في التقديرات المستقبلية.

يتم إجراء تقدير جوهري لتقييم الترابط بين المعدلات التاريخية الملحوظة للتعثر والأوضاع الاقتصادية المستقبلية والخسائر الائتمانية المتوقعة. يتأثر مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة بالتغيرات في الظروف والأوضاع الاقتصادية المستقبلية. كذلك قد لا تكون الخبرة التاريخية للخسائر الائتمانية الخاصة بالشركة ومستقبل الأوضاع الاقتصادية بمثابة مؤشر إلى التعثر الفعلي للعميل في المستقبل.

7. استثمار في شركة زميلة

فيما يلي استثمار الشركة في شركة زميلة:

اسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	حقوق التصويت وحصة حقوق الملكية		النشاط الرئيسي	القيمة الدفترية	
		2019	2018		2019	2018
		%	%		دينار كويتي	دينار كويتي
الشركة المصرية السعودية ش.م.م.	جمهورية مصر العربية	39.18	39.18	العقارات	6,953,450	7,197,780

يتم قياس الاستثمار في شركة زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

كانت الحركة على استثمار في شركة زميلة خلال السنة كما يلي:

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
في 1 يناير	7,197,780	7,219,551
الحصة من نتائج شركة زميلة	(80,908)	(11,015)
انخفاض قيمة استثمار في شركة زميلة	(155,859)	-
فروق تحويل عملة أجنبية	(7,563)	(10,756)
في 31 ديسمبر	6,953,450	7,197,780

7. استثمار في شركة زميلة (تتمة)

فيما يلي ملخص البيانات المالية للشركات الزميلة للشركة:

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
الموجودات	5,817,421	5,813,357
المطلوبات	999,585	769,714
المصاريف	(206,504)	(28,113)
خسارة السنة	(206,504)	(28,113)
حصة الشركة من نتائج شركة زميلة	(80,908)	(11,015)

لم يكن لدى الشركة الزميلة إيرادات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (2018: لا شيء) نظرًا لأن عقاراتها لا تزال قيد الإنشاء.

فيما يلي مطابقة للمعلومات المالية الموجزة للشركة الزميلة أعلاه مع القيمة الدفترية في بيان المركز المالي

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
صافي الموجودات في شركة زميلة	4,817,836	5,043,643
حصة الشركة من صافي الموجودات	%39.18	%39.18
	1,887,628	1,976,099
الشهرة	5,516,974	5,516,974
ناقصًا: انخفاض في القيمة معترف به	(451,152)	(295,293)
	5,065,822	5,221,681
القيمة الدفترية	6,953,450	7,197,780

أثبتت الشركة حصتها من نتائج شركة زميلة على أساس البيانات المالية المدققة للشركة الزميلة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

قامت إدارة الشركة بإجراء تقييم انخفاض القيمة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على وجود انخفاض في قيمة الاستثمار في شركة زميلة كما في تاريخ التقرير. كانت نتيجة تقييم انخفاض القيمة أن القيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة الدفترية. وبالتالي قامت الشركة بإثبات خسارة انخفاض القيمة بمبلغ 155,859 دينار كويتي (2018: لا شيء).

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
أوراق مالية أجنبية غير مسعرة	6,541,936	6,541,936

تم الإفصاح عن أساليب تقييم الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في إيضاح 17.

9. رأس المال

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 10,000,000 دينار كويتي (2018: 10,000,000 دينار كويتي) ويتكون من 100,000,000 سهماً (2018: 100,000,000 سهماً) بقيمة 100 فلس للسهم. 10,000,000 سهمًا مدفوع نقدًا و40,000,000 سهم عيني و50,000,000 سهمًا من خلال أسهم منحة (2018: 10,000,000 سهمًا مدفوع نقدًا، و40,000,000 سهم عيني و50,000,000 سهمًا من خلال أسهم منحة).

10. احتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات وتعديلاته، والنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، يقتطع سنويا بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية للشركة نسبة لا تقل عن 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري. ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة العادية للشركة إذا زاد الاحتياطي عن 50 % من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع باستثناء الحالات التي نص عليها القانون وعقد تأسيس الشركة. لا يتطلب إجراء تحويل في أي سنة يتم فيها تكبد خسائر.

11. احتياطي اختياري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات وتعديلاته، والنظام الأساسي للشركة وتعديلاته، يجوز أن يقتطع سنوياً، بقرار يصدر من الجمعية العامة العادية للشركة، نسبة لا تزيد عن 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة لتكوين احتياطي اختياري يخصص للأغراض التي تحددها الجمعية. لا يتطلب إجراء تحويل في أي سنة يتم فيها تكبد خسائر.

12. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
مصاريف مستحقة وأخرى	115,636	47,386
مستحق إلى أطراف ذات صلة (إيضاح 13)	307,898	261,362
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	9,343	5,707
الزكاة	3,636	3,636
	436,513	318,091

13. أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في كبار مساهمين الشركة، وأعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة الرئيسيين وأفراد عائلاتهم المقربين والمنشآت التي تسيطر عليها الشركة أو التي لها تأثير جوهري عليها. يتم اعتماد سياسات وشروط التسعير لهذه المعاملات من قبل إدارة الشركة. فيما يلي المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات الصلة:

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
بيان المركز المالي		
مستحق إلى أطراف ذات صلة - مدرج في ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى (إيضاح 12)	307,898	261,362

لا تحمل المبالغ المستحقة إلى الأطراف ذات الصلة أية فائدة وتستحق/تسدد عند الطلب.

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
بيان الربح أو الخسارة		
مكافأة موظفي الإدارة الرئيسيين:		
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	54,447	54,447

14. خسارة السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب خسارة السهم الأساسية والمخففة بقسمة خسارة السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

	2019	2018
خسارة السنة (دينار كويتي)	(360,403)	(548,924)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة	100,000,000	100,000,000
خسارة السهم الأساسية والمخففة (فلس)	(3.60)	(5.49)

15. المعلومات القطاعية

القطاع التشغيلي هو عنصر من عناصر الشركة الذي يدخل في أنشطة أعمال يحقق من خلالها أرباحًا ويتكبد مصاريف، والذي تتم مراجعة نتائجه التشغيلية بانتظام من قبل صانع القرار الرئيسي في الشركة من أجل تخصيص الموارد للقطاع ولتقييم أداءه، والذي يتوفر له معلومات مالية منفصلة.

جميع موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة تتعلق بقطاع أعمال واحد وهو العقارات.

16. إدارة المخاطر المالية

تؤدي أنشطة الشركة إلى تعريضها للعديد من المخاطر المالية: مثل مخاطر السوق (مخاطر معدل الفائدة ومخاطر العملة الأجنبية ومخاطر سعر حقوق الملكية) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. سياسات إدارة الشركة لتخفيف المخاطر موضحة أدناه. لا تستخدم الشركة مشتقات الأدوات المالية، على أساس المضاربة المستقبلية.

16.1 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق. تتضمن مخاطر السوق مخاطر معدل الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر حقوق الملكية.

أ) مخاطر معدل الفائدة

مخاطر معدل الفائدة هي مخاطر تذبذب قيمة الأداة المالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة السوقية. إن الشركة غير معرضة لمخاطر معدل الفائدة حيث لا يوجد لدى الشركة موجودات أو مطلوبات مالية محملة بالفائدة كما في تاريخ المركز المالي.

ب) مخاطر العملة الأجنبية

إن مخاطر العملة الأجنبية تمثل خطر التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية كنتيجة لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية بما يؤثر على التدفقات النقدية للشركة أو على تقييم الموجودات والمطلوبات المقومة بالعملة الأجنبية.

قامت الشركة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية. تقوم الشركة بمتابعة وإدارة مخاطر العملة الأجنبية عن طريق:
- متابعة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بصورة دورية.
- وضع حدود للتعامل بعملات أجنبية ولأغراض نشاط الشركة الأساسي.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية كما في تاريخ البيانات المالية:

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
جنيه إسترليني	6,541,936	6,541,936
جنيه مصري	144,093	124,291

16. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

16.1 مخاطر السوق (تتمة)

ب) مخاطر العملة الأجنبية

يتضمن الجدول أدناه تحليلاً بتأثير زيادة قوة سعر الصرف بنسبة 5% مقابل الدينار الكويتي عن المستويات المطبقة في 31 ديسمبر مع بقاء المتغيرات الأخرى ثابتة في بيان الربح أو الخسارة وبيان حقوق الملكية.

	نسبة التغير في سعر صرف العملة (%)	التأثير على خسارة السنة		التأثير على حقوق الملكية	
		2019	2018	2019	2018
		دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
جنيه إسترليني	%5	-	-	327,097	327,097
جنيه مصري	%5	7,205	6,215	7,205	6,215

من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاض في قيمة معدل تحويل العملة مساويا ومقابلا لتأثير الزيادة الموضحة أعلاه.

ج) مخاطر سعر حقوق الملكية

إن مخاطر سعر حقوق الملكية هي مخاطر تذبذب الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار حقوق الملكية. إن الأدوات المالية التي يحتمل أن تعرض الشركة لمخاطر سعر حقوق الملكية تتألف من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تدير الشركة هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراتها على أساس توزيعات الأصل المحددة مسبقا على فئات متعددة والتقييم المستمر لشروط السوق والاتجاهات وتدير الإدارة لتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

يوضح الجدول التالي حساسية التغيرات في القيمة العادلة للتغيرات المحتملة في أسعار حقوق الملكية بشكل معقول مع ثبات كل المتغيرات الأخرى. إن التغير المتوقع في أسعار حقوق الملكية يقدر بنسبة 5%

	التأثير على الدخل الشامل الآخر وحقوق الملكية	
	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
أوراق مالية أجنبية غير مسعرة	327,097	327,097

من المتوقع أن يكون تأثير الانخفاض في القيمة العادلة مساويا ومقابلا لتأثير الزيادة الموضحة أعلاه.

16.2 مخاطر الائتمان

إن المخاطر الائتمانية هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتكون بصورة أساسية من ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى وأرصدة لدى البنوك. إن أرصدة الشركة لدى البنك مودعة في مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني جيد.

الذمم مدينة
تطبق الشركة النموذج المبسط الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية 9 لتحقق خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة لكافة الذمم المدينة حيث أن هذه البنود ليس لها عامل تمويل جوهري. عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، تم تقييم الذمم المدينة على أساس جمعي وتم تبويبها استنادًا إلى خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وفترة انقضاء تاريخ الاستحقاق.

استنادًا إلى تقييم الإدارة، تمثل خسائر الائتمان المتوقعة التي تنشأ عن الذمم المدينة قيمة غير جوهرية في البيانات المالية للشركة.

16. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

16.2 مخاطر الائتمان

الأدوات المالية والأرصدة لدى البنك

إن أرصدة الشركة لدى البنك المقاسة بالتكلفة المطفأة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة القيمة، ويستند مخصص الخسارة إلى الخسائر المتوقعة على مدار 12 شهرًا. يتم إيداع أرصدة الشركة لدى البنك في مؤسسات مالية ذات تصنيف ائتماني جيد وليس لديها تاريخ حالي للتعثر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من تلك الموجودات المالية غير جوهري بالنسبة للشركة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق المبدئي.

التعرض لمخاطر الائتمان

ينحصر أقصى تعرض لمخاطر الائتمان لدى الشركة في القيمة الدفترية للموجودات المالية المعترف بها بتاريخ المركز المالي، كما هو ملخص أدناه:

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	2,968	2,717
أرصدة لدى البنك	558	1,087
	3,526	3,804

إن أقصى تعرض للمخاطر الائتمانية للموجودات المالية بتاريخ التقرير وفقا للإقليم الجغرافي والقطاع هو كما يلي:

	دولة الكويت	
	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	2,968	2,717
أرصدة لدى البنك	558	1,087
	3,526	3,804

	2019	2018
	دينار كويتي	دينار كويتي
قطاع الصناعة:		
شركات	2,968	2,717
البنوك والمؤسسات المالية	558	1,087
	3,526	3,804

مخاطر السيولة هي مخاطر ألا تكون الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها. وللحد من هذه المخاطر فقد قامت الإدارة بتوفير مصادر تمويل متنوعة ومراقبة سيولة الموجودات والسيولة بشكل يومي.

تقع المسئولية النهائية عن إدارة مخاطر السيولة على مجلس الإدارة الذي وضع إطار عمل ملائم لإدارة مخاطر السيولة وذلك لإدارة التمويل قصير وطويل الأجل للشركة بالإضافة إلى متطلبات إدارة السيولة. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات مناسبة بالإضافة إلى المراقبة المستمرة للتدفقات النقدية المتوقعة والفعلية ومقارنة سجلات استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

2019	عند الطلب	أقل من 1 سنة	الإجمالي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	307,898	128,615	436,513

16. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

16.3 مخاطر السيولة (تتمة)

2018	عند الطلب	أقل من 1 سنة	الإجمالي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	261,362	56,729	318,091

16.4 إدارة مخاطر رأس المال

تتمثل أهداف الشركة عند إدارة رأس المال في المحافظة على قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط ككيان مستمر من خلال تحقيق أفضل وضع لرصيد المديونية وحقوق الملكية وذلك حتى تتمكن الشركة من تحقيق عوائد مناسبة للمساهمين ومزايا لأصحاب المصالح الأخرى من خلال تسعير المنتجات والخدمات بالتناسب مع مستوى المخاطر.

تدير الشركة رأس المال ويتم إجراء التعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وفي خصائص الموجودات ذات العلاقة. ومن أجل الحفاظ على/أو تعديل هيكل رأس المال فإن الشركة يمكنها اقتراض أموال أو بيع موجودات بهدف تخفيض الدين. لم يتم إجراء تغيرات في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر.

17. القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن من خلاله استلام أو بيع أصل أو المبلغ المدفوع لتحويل التزام في معاملة نظامية بين مشاركين في السوق كما في تاريخ القياس.

ترى إدارة الشركة أن القيمة العادلة المقدرة للموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف ماديًا عن قيمها الدفترية.

يقدم الجدول التالي تحليلا للأدوات المالية التي يتم قياسها بعد الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة، مصنفة في مستويات من 1 إلى 3 على أساس درجة دعم القيمة العادلة الخاصة بكل مستوى بمصادر يمكن تحديدها.

- المستوى 1: تمثل المدخلات أسعار معلنة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتماثلة التي تستطيع الشركة الاطلاع عليها في تاريخ القياس.
- المستوى 2: المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة المدرجة في المستوى 1 التي تكون ملحوظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (على سبيل المثال، مدخلات متعلقة بالأسعار)؛
- المستوى 3: المدخلات المستمدة من أساليب تقييم تتضمن مدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا تستند إلى بيانات سوق مدعومة بمصادر يمكن تحديدها (مدخلات غير مدعومة بمصادر يمكن تحديدها).

يتحدد المستوى الذي تقع ضمنه الموجودات المالية بناء على أدنى مستوى للمدخلات الجوهرية للقيمة العادلة.

إن الموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي مصنفة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما يلي:

	المستوى 3
	دينار كويتي
2019	
أوراق مالية أجنبية غير مسعرة	6,541,936

	المستوى 3
	دينار كويتي
2018	
أوراق مالية أجنبية غير مسعرة	6,541,936

18. اجتماع الجمعية العامة السنوية

اقترح أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعهم المنعقد في 14 سبتمبر 2020 عدم توزيع أرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 وعدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019. يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين.

اعتمدت الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة المنعقدة في 6 أغسطس 2019 ما يلي:

- البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
- اقتراح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (2017: لا شيء).
- اقتراح مجلس الإدارة عدم دفع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (2017: لا شيء).

19. أحداث لاحقة

لاحقاً لتاريخ البيانات المالية ونتيجة للأحداث الجوهرية المترتبة على تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد الذي قام بالتأثير على المناخ الاقتصادي عالمياً، مما قد يؤدي إلى تعرض الشركة لمخاطر مختلفة من بينها وتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية، وارتفاع خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى، وانخفاض قيمة الموجودات نظراً لوجود توقع بتباطؤ القطاعات التشغيلية.

تعتبر الشركة أن هذا الحدث هو حدث لاحق لتاريخ البيانات المالية ولا يتطلب أي تعديل. وبالتالي لم يتم إجراء أي تعديلات على البيانات المالية نتيجة لهذا الأمر. إن نتيجة هذا الحدث غير معلومة، وبالتالي لا يمكن بشكل معقول تحديد الأثر المالي على الشركة كما في تاريخ إصدار هذه البيانات المالية. سوف تأخذ الشركة في الاعتبار آثار جائحة فيروس كورونا عند تحديد حجم ومقدار التأثير وفقاً للمدة المتوقعة لهذه الأحداث وما ترتب عليها من آثار.